S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/29
24 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٣١ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"اجتمع مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على مستوى وزراء الخارجية، وفقا لقراره ١١٧٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، لتقييم التقدم المحرز في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا منذ الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وهو يشير إلى بيان رئيسه (S/PRST/1997/46) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ويكرر الإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318).

"ويؤكد المجلس من جديد التزامه قِبل أفريقيا في مجالي منع النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين، من منطلق الاضطلاع بمسؤوليته في إطار ميثاق الأمم المتحدة. وهو يؤكد من جديد أيضا مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول.

"ويشدد مجلس الأمن على أن المجتمعات السلمية تستند إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الكائن البشري وأهميته. وهو يسلم بالرابطة الوثيقة القائمة بين تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنع النزاعات. ويؤكد أن السعي للسلام في أفريقيا يتطلب اتباع نهج شامل منسق حازم، يتضمن القضاء على الفقر وتشجيع الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب منع النزاعات وحلها، بما في ذلك حفظ السلام، وتقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد على أن الإرادة السياسية الحقيقية ضرورية، في أفريقيا وخارجها، من أجل تحقيق نتائج دائمة فيما يتصل ببلوغ هذه الغايات، ويؤكد أن ثمة حاجة ماسة إلى قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية وسائر المؤسسات ذات الصلة بالاستمرار في النظر في اتخاذ إجراءات مناسبة استجابة للتوصيات الشاملة التي قدمها الأمين العام في تقريره.

"ويسلم مجلس الأمن بما تحقق من تطورات إيجابية في أفريقيا في العام الماضي، وهو يرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأفريقية في تعزيز إرساء الديمقراطية، والإصلاح الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وهو يثني على جهود الدول الأفريقية والمنظمات

240998 240998 98-28063

الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، لحل النزاعات بالوسائل السلمية. وهو يرحب بالتقدم المحرز في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي عملية السلام في بوروندي. وهو يحث جميع الدول والهيئات ذات الصلة على توفير الدعم المالي والتقني من أجل تعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية الخاصة بمنع النزاعات، وصون السلم والأمن، وتسوية الخلافات. وهو يطالب بتحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية من أجل دعم هذه الجهود.

"ويعرب المجلس عن قلقه المتواصل إزاء عدد وحدة النزاعات في أفريقيا ، والترابط فيما بينها، وخاصة فيما يتعلق بظهور نزاعات جديدة خلال العام الماضي. وثمة أمور مثيرة للقلق البالغ، من بينها نزاع الحدود بين إثيوبيا واريتريا، وعودة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوقف عملية السلام في أنغولا، واستمرار العنف في سيراليون، وحالات الطوارئ المعقدة في الصومال والسودان. وهذه الحالات، التي تهدد أحيانا الاستقرار في أجزاء كبيرة من القارة، تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة من قبل الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لمنع وقوع المزيد من المآسي.

"ويطلب مجلس الأمن بإلحاح إلى الدول الأفريقية وكافة الأطراف المعنية أن تقدم الدليل العملي على توفر الإرادة السياسية لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وليس بالطرق العسكرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم القانون الإنساني الدولي، وسيادة دول المنطقة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وهو يشجع أيضا دول المنطقة على مواصلة تحسين تنفيذ أسلوب الحكم السليم والاضطلاع بمختلف الإصلاحات اللازمة لتشجيع النمو الاقتصادي. وهو يدعو المجتمع الدولي إلى مد يد المساعدة للجهود التي تشرع فيها الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف تحقيق هذه الغايات.

"ويعرب مجلس الأمن، من جانبه، عن التزامه المتجدد بالمساهمة في حل النزاعات في أفريقيا. وفي هذا السياق، يذكّر بمقرراته خلال السنة الماضية التي أذن فيها بإنشاء عمليتين جديدتين للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، للمساعدة في الجهود الرامية لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ويعرب أيضا عن عزمه على تحسين قدرته على منع حدوث النزاعات عن ذي قبل، وجعل استجاباته للنزاعات أكثر كفاءة وفعالية، ويؤكد دعمه للتدابير المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جهود بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

"وقد بدأ مجلس الأمن بالفعل، استنادا إلى توصيات الفريق العامل المخصص التابع له والمنشأ عملا بقراره ١١٧٠ (١٩٩٨)، في اتخاذ خطوات ملموسة كجزء من استجابة شاملة وأوسع

نطاقا للتوصيات المقدمة من الأمين العام. وقد اتخذ المجلس إجراءات للمساعدة في تعزيز دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع حدوث النزاعات وصون السلام. كما اتخذ إجراءات لتعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة التي فرضها المجلس، وتناول المجلس كذلك ضرورة دعم التعزيز المقدم لقدرة أفريقيا على حفظ السلام.

"ويشجع مجلس الأمن الفريق العامل المخصص على مواصلة عمله، وفق ولايته، وعلى إعداد مزيد من التوصيات العملية إلى المجلس، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وضع حد لتدفقات الأسلحة غير المشروعة وإلى أفريقيا وداخلها وبالتدابير الرامية إلى مساعدة الحكومات المضيفة في أفريقيا على صون أمن وحياد مخيمات اللاجئين وإلى تعزيز قدرة المجلس على رصد الأنشطة التي يأذن بها وإن كانت تنفذها دول لأعضاء أو ائتلافات من الدول الأعضاء.

"وإذ يدرك مجلس الأمن أن تحديات تحقيق السلم والأمن في أفريقيا عملية مستمرة، فإنه سيواصل تقييم التقدم المحرز في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، على مستوى وزراء الخارجية، كل سنتين، تمشيا مع قراره ١١٧٠ (١٩٩٨)".

- - - - -